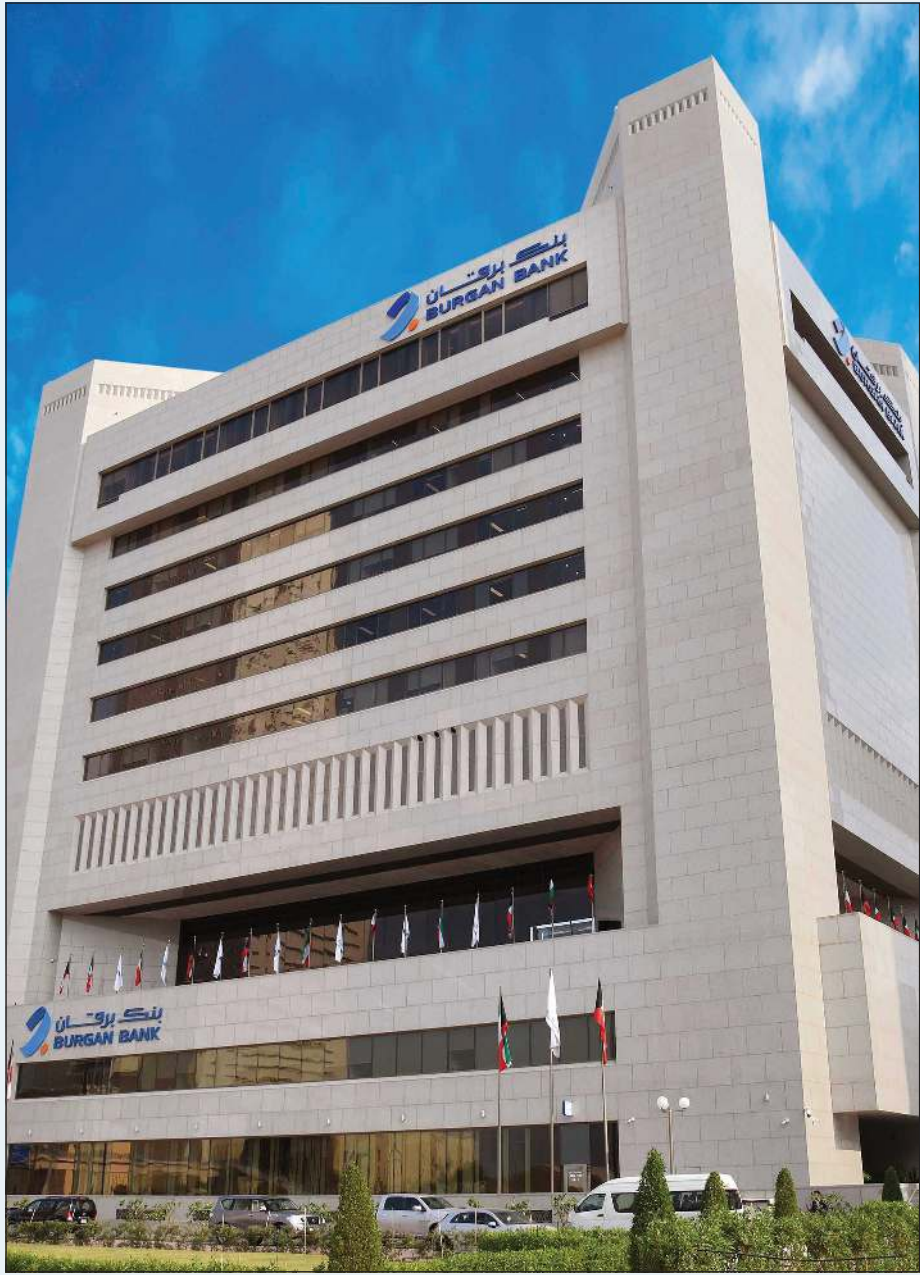


«برقان» يشارك في الاجتماعات السنوية بوفد يترأسه رئيس مجلس إدارة البنك

عبدالله الناصر: اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين فرصة لتقييم التحولات الاقتصادية العالمية

- الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة من التحولات الهيكلية المهمة تزايد فيها أوجه الترابط بين التطورات الجيوسياسية وتدفقات رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وتحولات مسارات النمو
- مشاركتنا في محافل بهذا المستوى الرفيع ضمن نهج إستراتيجي مدروس يهدف إلى البقاء على صلة وثيقة بالحوار الاقتصادي العالمي ومواصلة تطوير رؤيتنا طويلة الأمد



وإدارة الأصول من خلال شركة كامكو إنفست، التي يملكها فيصل صرخوخ، بصفته نائب رئيس مجلس إدارة بنك بركان والرئيس التنفيذي لشركة كامكو إنفست. ويتيح هذا التكامل في الخبرات للوفد تقديم رؤى متخصصة حول أسواق رأس المال، واتجاهات الاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، والدور المتطور للمؤسسات المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية ودعم النمو المستدام.

كما تعززت قدرات المجموعة مؤخرًا من خلال دمج بنك بركان البحرين (الذي يخضع حاليًا لعملية إعادة تسمية، بعد أن كان يعرف سابقًا باسم بنك الخليج المتحد) ضمن عملياتها. بما يضيف بعدًا جديدًا إلى خبراتها المصرفية والاستثمارية الإقليمية، بما في ذلك خبراتها في مجال التمويل الإسلامي. ومن خلال الجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية، وإدارة الاستثمارات، والقدرات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تشارك مجموعة بنك بركان في الاجتماعات السنوية برؤية شاملة لمشهد القطاع المالي في المنطقة. ويمنحها هذا التنوع في الخبرات القدرة على الإسهام بفاعلية في الحوارات المتعلقة بالابتكار المالي، وتطوير نماذج التمويل، والأهمية المتزايدة لدور المؤسسات المالية الإقليمية في ربط الأسواق المحلية بالاقتصاد العالمي. ومع مواصلة دولة الكويت مسيرتها نحو تنوع الاقتصاد وتحقيق مستهدفات رؤية «الكويت 2035»، يواصل بنك بركان التركيز على الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع المصرفي في دعم الاستثمار، وتعزيز الروابط مع أسواق رأس المال الإقليمية والدولية، وبناء نظام مالي من قادر على دعم النمو المستدام على المدى الطويل.



الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد

المؤسسات المالية الدولية، وتبادل الرؤى حول القضايا المؤثرة في القطاع، ومواكبة التوجهات التي ستسهم في رسم مستقبل الخدمات المصرفية والمالية.

ولا تقتصر أهمية مشاركة بنك بركان على تعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية، بل تمتد إلى الإسهام في النقاشات المتعلقة بمستقبل القطاع المالي العالمي، انطلاقًا من خبرات المجموعة الممتدة عبر أسواق متعددة، وما تتمتع به من خبرات متخصصة في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والخرنية والأسواق المالية، إلى جانب فهمها العميق للفرص والتحديات التي تواجه الاقتصادات الإقليمية، وتتعزز هذه الخبرات بقدرات المجموعة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية

العالمية وصناع القرار، إلى جانب تعزيز فهمنا للمخاطر والفرص التي ستسهم في تحديد مسارات الأسواق خلال السنوات المقبلة.

وأضاف: بالنسبة لبنك بركان تأتي مشاركتنا في محافل بهذا المستوى الرفيع ضمن نهج إستراتيجي مدروس يهدف إلى البقاء على صلة وثيقة بالحوار الاقتصادي العالمي، ومواصلة تطوير رؤيتنا طويلة الأمد بما يواكب الواقع المالي العالمي الذي يزداد تعقيدًا وترابطًا. كما تتسجم مشاركة بنك بركان مع رؤيته طويلة الأمد لتعزيز مكانته كمؤسسة مصرفية إقليمية رائدة، إلى جانب المساهمة في التطور المستمر للقطاع المصرفي ودوره في دعم الأولويات الاقتصادية لدولة الكويت، وتوفر الاجتماعات السنوية للبنك فرصة لتعميق علاقاته مع

أعلن بنك بركان مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2026، المقرر عقدها في بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر 2026. ويترأس وفد البنك الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك بركان، بما يعكس حرص البنك على تعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية والمشاركة في الحوار الاقتصادي العالمي.

كما سيضم وفد البنك كلا من: فيصل منصور صرخوخ، نائب رئيس مجلس الإدارة، وعبدالله معرفي، مدير عام إدارة الخرنية والمؤسسات المالية، وبدر التركيت، نائب مدير عام إدارة المؤسسات المالية، وضاري القبندي مساعد مدير عام إدارة العلامة التجارية وإستراتيجية الاتصال. وتتيح المشاركة للبنك تبادل الرؤى حول تطورات الأسواق والقطاع المصرفي، وبحث مجالات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وتعقد الاجتماعات في مرحلة يشهد فيها الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة، حيث تتزايد تأثيرات التطورات الجيوسياسية، وتحولات تدفقات رؤوس الأموال، وتطور الأوضاع النقدية، وتغير مسارات النمو، إلى جانب التقدم التكنولوجي المتسارع على الأسواق والمؤسسات المالية. وتعليقًا على مشاركة البنك، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح: يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من التحولات الهيكلية المهمة، تتزايد فيها أوجه الترابط بين التطورات الجيوسياسية، وتدفقات رؤوس الأموال، والتقدم التكنولوجي، وتحولات مسارات النمو. وتمثل الاجتماعات السنوية فرصة مهمة لتقييم هذه التطورات بصورة شاملة، وتبادل الرؤى مع المؤسسات المالية

يوفر حزمة من المزايا والفرص لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة والمميزة

«الخليج» يتوّج بجائزة التميز في الخدمات المصرفية الخاصة لأصحاب الثروات على مستوى الشرق الأوسط



صورة جماعية لفريق الخدمات المصرفية المميزة في فرع الكريستال بتوسطهم عبدالرحمن الخبيزي وصبا الغصام



جائزة التميز في الخدمات المصرفية الخاصة لأصحاب الثروات على مستوى الشرق الأوسط

أكثر تخصيصًا ومرونة، وهو ما يوفره البرنامج من خلال الجمع بين الدعم الشخصي الذي يقدمه مدير العلاقات الخاص، والمنتجات الاستثمارية المختارة بعناية، والامتيازات المصرفية التي تمنح العملاء تجربة استثنائية في مختلف مراحل تعاملهم مع البنك، مما يعكس التزام بنك الخليج ببناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء من خلال تقديم قيمة مضافة حقيقية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية. ويواصل بنك الخليج تطوير منظومة خدماته المصرفية، ومنتجاته بما يواكب تطورات القطاع المصرفي وأحتياجات العملاء المتغيرة، مؤكداً التزامه بتوفير أفضل الحلول المالية والعلاء وتساعدكم على تحقيق تطلعاتهم المستقبلية، بما يعزز مكانته كإحدى أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة في الكويت.

المميزة يحصلون على بطاقات ائتمانية مميزة تشمل بطاقتي Mastercard World و Visa Infinite مع مزايا عديدة، أبرزها إصدار البطاقة الأساسية والإضافية مجانًا وفقًا للشروط والأحكام، وخدمات الكونسيرج، وإمكانية الدخول إلى صالات المطارات حول العالم، بما يضمن للعملاء تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز الخدمات التقليدية. ولفتت الفصام إلى أن الخدمات المصرفية المميزة صممت لتجمع بين الخبرة المصرفية العربية التي يتمتع بها بنك الخليج على مدى أكثر من 65 عامًا، والخدمات الاستثمارية المتخصصة التي تقدمها الأذراع الاستثمارية للبنك «إنفست جي بي»، إضافة إلى مجموعة من المزايا الحصرية التي تساعد العملاء على إثراء ثروتهم وتنميتها بكفاءة أكبر. وأكدت أن العملاء باتوا اليوم يبحثون عن خدمات مصرفية

البنك لكل عميل مدير علاقات خاص يشكل نقطة الاتصال الرئيسية لتلبية احتياجاته المصرفية والاستثمارية، إلى جانب مجموعة من الخدمات والمزايا الحصرية. أما العملاء الذين تتجاوز مآلتهم المالية هذه المبالغ فينضمون إلى عملاء الخدمات المصرفية الخاصة بمزايا وفرص أكبر. من جانبها، قالت مساعد المدير العام للخدمات المصرفية المميز، صبا الغصام: «الميزة على مجموعة واسعة من الامتيازات، تشمل أولوية الخدمة في الفروع ومركز الاتصال، إضافة إلى بطاقة سحب ألي مميزة بحدود سحب أعلى، ومنتجات وفروض استثمارية حصرية، فضلًا عن عروض وخصومات خاصة لدى مجموعة مختارة من الشركاء، وغيرها من المزايا الحصرية. وأضافت أن عملاء الخدمات المصرفية

في إنجاز جديد يعكس مكانته الرائدة في إدارة الثروات، توج بنك الخليج بجائزة «التميز في الخدمات المصرفية الخاصة لأصحاب الثروات في الشرق الأوسط» ضمن جوائز Private Banker Awards 2026 المرموقة.

وتعكس الجائزة التطور المستمر الذي يشهده بنك الخليج في قطاع إدارة الثروات، ونجاح إستراتيجيته في تقديم حلول مصرفية واستثمارية متكاملة ومبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، وفق أعلى المعايير العالمية، بما يعزز مكانته كشريك مالي موثوق لعملائه.

كما تؤكد التزام البنك المستمر بتطوير خدماته المصرفية وتقديم تجربة أكثر تميزًا وشمولًا للعملاء، من خلال باقة متكاملة من المزايا المصرفية والاستثمارية وخدمات نطم الحياة، صممت لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المتنامية. وبهذه المناسبة، قال نائب المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية – إدارة الثروات في بنك الخليج، عبدالرحمن الخبيزي: نفخر بحصول بنك الخليج على هذه الجائزة المرموقة، التي تمثل شهادة دولية جديدة على جودة الخدمات والحلول المالية التي نقدمها لعملائنا، وتعكس الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق العمل لتطوير تجربة مصرفية متكاملة ترتكز على الابتكار والتميز وفهم احتياجات العملاء. كما يأتي هذا التكريم ليؤكد نجاح إستراتيجيتنا في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الميزة، ويحفزنا على مواصلة الاستثمار في تطوير منتجاتنا وخدماتنا بما يضمن تقديم أعلى مستويات القيمة للعملاء.

وأشار إلى أن بنك الخليج يقدم تجربة مصرفية أكثر تخصيصًا لعملاء الخدمات المصرفية الميزة الذين يمتلكون ودائع أو أصولاً نقدية واستثمارات تتراوح بين 100 ألف وأقل من 500 ألف دينار، أو الذين يتقاضون راتبًا شهريًا بقيمة 3500 دينار أو أكثر. ويوفر

بما في ذلك تخصيص منطقة مستقلة لخدمة تنظيف الأسماك حفاظًا على نظافة مناطق البيع، وتطوير أنظمة التهوية والصرف، وتنظيم عرض الأسماك المحلية والمستوردة، كما ستشمل الأعمال إضافة مطاعم لطبخ الأسماك الطازجة.

وأكدت شركة العقارات المتحدة أن التخطيط للمشروع وتصميمه يستندان إلى رؤية تحافظ على هوية سوق السمك ومكانته التاريخية، وتعزز مستقبله ويخدم المجتمع.

وقال العسكار: سيكون سوق السمك بعد تطويره في مصاف أسواق السمك المميزة بالخليج والمنطقة. وعن خطة الواجهة البحرية (المرحلة الثالثة) – سوق شرق، قال العسكار: تنطلق رؤية العقارات المتحدة لتطوير مشروع شرق من إبراز القيمة الخاصة لكل مكون في هذه المساحة المميزة، وبإتي سوق السمك في مقدمتها، لما يؤديه من دور اقتصادي واجتماعي، وما يوفره من خبرات البحر التي تشكل جزءًا مهمًا من المائدة الكويتية.

البسطات قريبًا.

وخلال فترة تنفيذ أعمال تطوير سوق السمك، ستنتقل عمليات البيع إلى قاعة خارجية مؤقتة بجانب المبنى الحالي للسوق، تخصص لاستيعاب البسطات وضمان استمرارية العمل دون انقطاع.

وتشمل تجهيزات القاعة توفير بيئة مكيفة، وأنظمة تبريد ملائمة لحفظ الأسماك، بما يراعي متطلبات السلامة والنظافة وكفاءة التشغيل.

كما سيتم تنظيم آلية نقل الأسماك من البحر إلى القاعة عبر مسار تشغيلي واضح، يضمن وصولها إلى منطقة البيع بسلاسة وكفاءة، ويحافظ على جودتها خلال عملية النقل.

وتعمل شركة العقارات المتحدة كذلك على تسهيل حركة الوصول إلى القاعة ومغادرتها، وتنظيم حركة الزوار، إلى جانب توفير مركبات مخصصة لنقل السيارات والقاعة الخارجية ذهابًا وإيابًا، ومن المقرر أن تشمل أعمال تطوير سوق السمك عددًا من التحسينات على المستويين الهندسي والخدمي،



سليمان العسكار

التجارة والصناعة، والهيئة العامة للغذاء والتغذية، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وقوة الإطفاء العام، وبلدية الكويت، وجميع الجهات المشاركة، على تعاونها ودعمها المستمر لإنجاح هذه المرحلة.

وضمن خطة التطوير، سيرتفع عدد بسطات السمك والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية من 214 إلى أكثر من 240 بسطة، بما يتيح استيعاب عدد أكبر من الباعة وتعزيز تنوع المنتجات المعروضة من أسماك طازجة ومثلجة وحية، على أن يفتح باب تقديم الطلبات لأصحاب

أعلنت شركة العقارات المتحدة عن بدء تنفيذ خطتها التطويرية لسوق السمك في واجهة شرق البحرية، والتي تتضمن نقل عملياتها مؤقتًا إلى قاعة خارجية مجهزة بجانب السوق، اعتبارًا من 15 أكتوبر الجاري، بما يضمن استمرارية أعماله طوال فترة التنفيذ.

وقال المدير التنفيذي لإدارة الممتلكات في شركة العقارات المتحدة سليمان العسكار «ننظر شركة العقارات المتحدة إلى سوق السمك باعتباره مشروعًا وطنيًا يؤدي دورًا حيويًا في دعم منظومة الأمن الغذائي، وهو ما تحرص الشركة على تعزيزه من خلال رفع كفاءة السوق، وتحسين بيئة البيع والتسوق، وتوفير مرافق وخدمات أكثر تنظيمًا وجودة للباعة والمستهلكين».

وأضاف العسكار: ينفذ هذا الانتقال بالتنسيق الوثيق مع الجهات الحكومية والأطراف المعنية، لضمان سلاسة الإجراءات، واستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية والتشغيلية. وتقدم بجزيل الشكر إلى وزارة المالية، ووزارة

«الكويتية للاستثمار»: الأسواق الخليجية تظهر قدراً من المرونة في مواجهة المخاطر الجيوسياسية

نتيجة عدة عوامل وهي: التصعيد العسكري في المنطقة وما صاحبه من اضطرابات في الملاحة عبر مضيق هرمز، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ثم تراجعها مع تحسن الإمدادات، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية الأمريكية، وبالتالي اتجاهات أسعار الفائدة.

ورغم هذه التحديات، أثبتت الأسواق الخليجية قدراً كبيراً من المرونة في مواجهة المخاطر الجيوسياسية، مدعومة بمناخ أوضاع القطاع المالي، واستمرار الإنفاق الحكومي عند مستويات جيدة، وتحسن صافي أرباح عدد كبير من الشركات القيادية وتدفق السيولة إلى الأسواق رغم تراجعها عن مستوياتها في عام 2025 نتيجة عامل الاستثمار الأجنبي في بورصات الخليج.

الخليجية من حيث المكاسب خلال الشهر، مرتفعة بنسبة 2,13٪، يليه سوق أبوظبي للأوراق المالية بمكاسب بلغت نحو 0,63٪، في حين تراجعت معظم الأسواق الأخرى، حيث انخفض مؤشر تداول السعودي بنحو 6,17٪، ويورصة قطر بنسبة 5,73٪، ويورصة البحرين بنسبة 1,46٪، بينما تراجع مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت بنحو 1,30٪، ومؤشر السوق العام بنحو 1,33٪، في حين سجل سوق مسقط تراجعاً محدوداً بنحو 0,49٪. وبذلك انخفض مؤشر S&P GCC بنحو 3,4٪ خلال سبتمبر، في ظل تراجع شبهة المخاطرة وارتفاع تكلفة التمويل. أما بالنسبة لأداء أسواق الأسهم الخليجية في الـ 9 أشهر الأولى من عام 2026، فقد كانت أكثر الفترات تقلباً في السنوات الأخيرة،

قال تقرير صادر عن وحدة بحوث الاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار إن أسواق الأسهم الخليجية شهدت خلال سبتمبر 2026 أداءً متبايناً، مع تعرض معظم الأسواق لضغوط بيئية نتيجة تصاعد المخاطر الجيوسياسية الإقليمية، واستمرار التوترات المرتبطة بالحرب في المنطقة والمخاوف بشأن حركة الملاحة وإمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز. إلى جانب ارتفاع أسعار النفط وتزايد التوقعات باستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وفي المقابل، واصلت النتائج المالية الجيدة للشركات المدرجة، خاصة في قطاعي البنوك والطاقة، توفير دعم نسبي للأسواق والحد من حدة التراجع.

وتصدر سوق دبي المالي الأسواق